



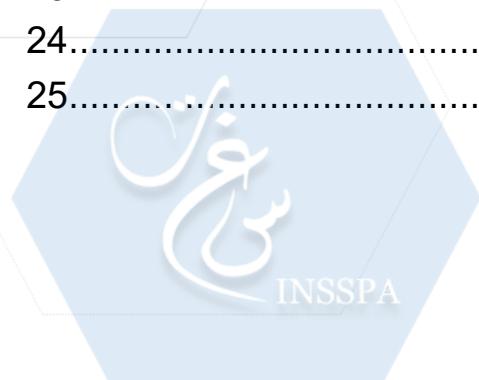
# الهيئة الوطنية للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية

التقرير السنوي  
للنشاط  
2022



## الفهرس

- 1-تقديم عام حول الهيئة الوطنية للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية.....1
- 1-1-تعريف موجز للمؤسسة:.....1
- 2-1-الإطار القانوني:.....2
- 3-1-المهام:.....3
- 2-تركيز الهيئة ومباشرة المهام.....5
- 1-2-التنظيم الإداري والمالي:.....5
- 2-2-الإلحاق الوجوبي للأعوان لدى الهيئة:.....7
- 3-2-توفير المقرات الإدارية ووسائل العمل:.....8
- 4-2-إعداد مشاريع النصوص التطبيقية للقانون عدد 25 لسنة 2019:.....8
- 5-2-إعداد مشروع هيكل تنظيمي:.....9
- 6-2-نقل ومباشرة المهام:.....9
- 3-الأنشطة الرقابية.....11
- 1-3-المراقبة الرسمية للمنتجات الغذائية وأغذية الحيوانات بالسوق المحلية:.....11
- 2-3-المراقبة الفنية عند التوريد للمنتجات الغذائية:.....12
- 3-3-المراقبة الفنية عند التصدير للمنتجات الغذائية:.....13
- 4-3-مراقبة المواد والأشياء المعدة للاتصال بالمواد الغذائية :.....14
- 5-3-مراقبة المياه:.....16
- 1-5-3-مراقبة مياه الشراب:.....16
- 2-5-3-مراقبة المياه المعالجة والمستخدمة في المجال الفلاحي:.....17
- 6-3-أنشطة أخرى ذات العلاقة بمراقبة الأغذية والمياه:.....18
- 4-منظومة الجودة.....19
- 5-مشاريع التعاون الدولي:.....20
- 6-الموارد البشرية:.....22
- 7-النشاط المالي:.....23
- 8-محاور برنامج عمل الهيئة لسنة 2023.....24
- سنة 2022 في أرقام.....25



## 1-تقديم عام حول الهيئة الوطنية للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية

## 1-1-تعريف موجز للمؤسسة:

| المؤسسة                              | الهيئة الوطنية للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية                                                                                                                                |
|--------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| الإحداث                              | القانون عدد 25 لسنة 2019 المؤرخ في 26 فيفري 2019 المتعلق بالسلامة الصحية للمواد الغذائية وأغذية الحيوانات (الفصل 42)                                                           |
| المقر الاجتماعي                      | تقاطع نهج عدد 8010 ونهج عدد 8006 موندليزير، 1073 تونس                                                                                                                          |
| مجال النشاط                          | السلامة الصحية وجودة المنتجات الغذائية على كامل مراحل السلسلة الغذائية بما في ذلك عند التوريد والتصدير ونزاهة المعاملات الاقتصادية وحماية مصالح المستهلك في مجال اختصاص الهيئة |
| دائرة النشاط                         | كامل تراب الجمهورية                                                                                                                                                            |
| سلطة الإشراف                         | وزارة الصحة                                                                                                                                                                    |
| عدد الأعوان                          | 409 عوناً في 31 ديسمبر 2022                                                                                                                                                    |
| المعرف الجبائي                       | 1635124X                                                                                                                                                                       |
| المعرف الوحيد بالسجل الوطني للمؤسسات | 1635124X                                                                                                                                                                       |
| الهاتف                               | 70 16 80 50                                                                                                                                                                    |
| الفاكس                               | 71 90 13 17                                                                                                                                                                    |
| البريد الإلكتروني                    | insspa@rns.tn                                                                                                                                                                  |
| موقع الواب                           | www.insspa.tn                                                                                                                                                                  |

## 2-1- الإطار القانوني:

أحدثت الهيئة الوطنية للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية بمقتضى القانون عدد 25 لسنة 2019 المؤرخ في 26 فيفري 2019 المتعلق بالسلامة الصحية للمواد الغذائية وأغذية الحيوانات الذي يهدف إلى ضمان السلامة الصحية للمواد الغذائية وأغذية الحيوانات لبلوغ مستوى عال من الحماية لصحة الإنسان والحيوان وحماية المصالح الاقتصادية للمستهلك ودعم فرص التصدير.

ويأتي القانون عدد 25 لسنة 2019، الذي يركز على المبادئ المعمول بها دولياً في مجال السلامة الصحية للأغذية، لتطوير الإطار القانوني الوطني للسلامة الصحية للأغذية الذي كان يشكو من عديد النقائص والعراقيل نخص بالذكر منها:

- ❖ غياب قانون خاص بالسلامة الصحية للأغذية مقابل تعدد وتشتت النصوص القانونية ذات العلاقة وتعدد هياكل الرقابة وتشنتها بين عدة وزارات وما ينجم عن ذلك من تداخل في الأدوار ومحدودية في النجاعة،
- ❖ افتقار البلاد لهيكل وطني يعنى بتقييم المخاطر المرتبطة بالأغذية وتعدد الهياكل المعنية بالتصرف في المخاطر المرتبطة بالأغذية والإعلام عنها،
- ❖ وجود عقبات تحول دون الاستجابة للمعايير المعمول بها دولياً في مجال السلامة الصحية للأغذية مقابل ضرورة الإيفاء بالالتزامات تجاه الشركاء الاقتصاديين والاتفاقيات،
- ❖ محدودية القدرة التحليلية وعدم قدرتها على الاستجابة للحاجيات والخصوصيات المتعلقة بالسلامة الصحية للأغذية، ...
- ❖ وقد مكّن القانون عدد 25 لسنة 2019 من إيجاد إطار قانوني خاص وموحد لضمان السلامة الصحية للمواد الغذائية وأغذية الحيوانات وذلك من خلال:
- ❖ ضبط المبادئ العامة المتعلقة بالسلامة الصحية للمواد الغذائية وأغذية الحيوانات والمتمثلة في مبادئ تحليل المخاطر (تقييم المخاطر والتصرف فيها والإعلام عنها) والاحتياط والشفافية،
- ❖ الالتزام العام بالسلامة الصحية ومطابقة المواد الغذائية وأغذية الحيوانات (تحجير عرض كلّ مادة غذائية أو أغذية حيوانات خطرة أو غير آمنة أو غير مطابقة)،
- ❖ ضبط التزامات المستغلين الناشطين في القطاع الغذائي وقطاع أغذية الحيوانات (الإعلام بالنشاط، المصادقة على المنشآت أو تسجيلها، احترام الممارسات الجيدة لحفظ الصحة، تأمين المراقبة الذاتية، تركيز نظام لتحليل الخطر والتحكم في النقاط الحرجة "HACCP"، الحصول على شهادة السلامة الصحية لبعض المواد الغذائية قبل عرضها في السوق، وضع نظام استرسال، سحب أو استرجاع المواد الغذائية غير الآمنة من السوق، إعداد أدلة للممارسات الجيدة)،
- ❖ وضع إطار مؤسساتي متطور للسلامة الصحية للأغذية من خلال إحداث الوكالة الوطنية لتقييم المخاطر والهيئة الوطنية للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية الموكل لها التصرف في المخاطر المرتبطة بالأغذية والإعلام عنها،

- ❖ تنظيم المراقبة الرسمية للسلسلة الغذائية في مختلف المراحل وضبط التدابير المتخذة بخصوص المواد الغذائية وأغذية الحيوانات غير الصالحة للاستهلاك،
- ❖ إحداث نظام للإنذار المبكر والتصرف في الأزمات،
- ❖ ضبط العقوبات لردع المخالفين طبقاً للقوانين والتراتيب الجاري بها العمل.

وتمثل الهيئة طبقاً للقانون عدد 25 لسنة 2019 الهيكل الرقابي الوطني للأغذية الذي يتم في إطاره تجميع مختلف هيكل الرقابة والمراقبين المشتتين بين الوزارات المكلفة بالصحة والفلاحة والتجارة، بغرض تحسين نجاعة الأنشطة الرقابية للسوق المحلية وبالمعابر الحدودية.

### 1-3- المهام:

تم تكليف الهيئة الوطنية للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية بمقتضى القانون عدد 25 لسنة 2019 بمهام كبرى ترتبط مباشرة بصحة المواطن والأمن القومي الغذائي في جانبه المتعلق بالسلامة الصحية للأغذية واقتصاد البلاد وتتمثل على وجه الخصوص في:

- ❖ تنفيذ سياسة الدولة في مجال حماية المستهلك والسلامة الصحية للنباتات والحيوانات وحسن معاملة الحيوانات والسلامة الصحية للمواد الغذائية وأغذية الحيوانات والمدخلات الفلاحية بدءاً من الإنتاج الأولي وصولاً إلى المستهلك النهائي والمساهمة في بلورته،
- ❖ مراقبة السلامة الصحية للمواد الغذائية وأغذية الحيوانات وموادها الأولية والمدخلات الفلاحية ومراقبة حسن معاملة الحيوانات والسلامة الصحية للحيوانات والنباتات وذلك في كل المراحل من الإنتاج الأولي إلى التوزيع بما في ذلك عند التوريد والتصدير،
- ❖ مراقبة جودة وسلامة ونوعية المياه الصالحة للشرب والمياه المستعملة والمستخدمة في المجال الفلاحي،
- ❖ السهر على نزاهة المعاملات الاقتصادية وحماية مصالح المستهلك في مجال اختصاصها،
- ❖ منح المصادقة والتسجيل والتراخيص والشهادات في مجال اختصاصها،
- ❖ إدارة نظام للإنذار المبكر حول المخاطر المرتبطة بالأغذية والتصرف في الأزمات،
- ❖ التصرف في المخاطر الراجعة لها بالنظر وتعيين المخاطر التي يمكنها إجراء التحاليل لفائدة الهيئة،
- ❖ اقتراح وإعداد ومراجعة النصوص القانونية والترتيبية المندرجة في مجال اختصاصها،
- ❖ المساهمة في نشاط الهيئات الدولية والإقليمية المتخصصة ووضع برامج التعاون والمساندة الفنية في مجالات اختصاصها،
- ❖ تمثيل البلاد التونسية لدى الهيئات الدولية والإقليمية الناشطة في مجال اختصاصها والمساهمة في نشاط هذه الهيئات.

## أهم مجالات تدخل الهيئة



## 2- تركيز الهيئة ومباشرة المهام

يمكن أن تتلخص أهم الإجراءات المتخذة والأنشطة المتعلقة بتركيز الهيئة ومباشرة مهامها فيما يلي:

### 1-2- التنظيم الإداري والمالي:

أحدثت الهيئة الوطنية للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية كمؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتخضع لإشراف الوزارة المكلفة بالصحة.

وقد تم ضبط التنظيم الإداري والمالي للمؤسسة بمقتضى الأمر عدد 74 لسنة 2021 المؤرخ في 21 جانفي 2021 المؤرخ في 21 جانفي 2021 والمتعلق بضبط التنظيم الإداري والمالي للهيئة وطرق تسييرها وطرق تسيير اللجنة الاستشارية وتركيباتها.

وعملا بأحكام القانون عدد 25 لسنة 2019 والأمر عدد 74 لسنة 2021 المذكورين أعلاه، يسيّر الهيئة المدير العام بمساعدة مجلس المؤسسة واللجنة الاستشارية المكلفة بتقديم المشورة فيما يخص مجالات اختصاص الهيئة.

وقد شهدت سنة 2022 تركيز مجلس مؤسسة الهيئة ولجنتها الاستشارية.

### - مجلس المؤسسة:

يتركّب مجلس مؤسسة الهيئة الوطنية للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية من الأعضاء الآتي ذكرهم:

**الرئيس:** المدير العام للهيئة، السيد محمد الرابعي.

### الأعضاء:

- ❖ ممثل عن رئاسة الحكومة: السيدة إيمان القلعي،
- ❖ ممثل عن وزارة الدفاع الوطني: الدكتور عبد الرؤوف القريثلي،
- ❖ ممثل عن وزارة الداخلية: الدكتور أحمد الغطاس،
- ❖ ممثل عن وزارة المالية: السيد بشير الغربي،
- ❖ ممثل عن وزارة الصناعة والمناجم والطاقة: السيد أحمد الشارني،
- ❖ ممثل عن وزارة التجارة وتنمية الصادرات: السيدة سعاد حبوبي،
- ❖ ممثلين (03) عن وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري:
  - . السيد عبد الفتاح سعيد،
  - . السيد نبيل الساحلي،
  - . الدكتورة وفاء بن حمودة،
- ❖ ممثل عن وزارة السياحة والصناعات التقليدية: السيدة وحيدة جعيط،
- ❖ ممثلين (02) عن وزارة الصحة:
  - . السيدة بشيرة رحيم،

- . الدكتورة سعيدة ونيش،  
 ❖ ممثل عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: السيد عبد الرؤوف بن الفقيه مبروك،  
 ❖ ممثل عن وزارة البيئة: السيد علي السعداني.

مراقب الدولة: السيدة منى لاغة.



## 2-2- اللجنة الاستشارية:

تتركّب اللجنة الاستشارية للهيئة الوطنية للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية من الأعضاء الآتي ذكرهم:

- ❖ المدير العام للهيئة: السيد محمد الرابحي،
- ❖ ممثل عن الوكالة الوطنية لتقييم المخاطر: السيدة سنية خياط،
- ❖ ممثل عن الديوان الوطني للمياه المعدنية والاستشفاء بالمياه: السيد مبروك النظيف،
- ❖ ممثل عن المراكز الفنية ذات العلاقة بمجال السلامة الصحية للمنتجات الغذائية الراجعة بالنظر لوزارة الصناعة والمناجم والطاقة: السيدة نرجس مصلح حمار،
- ❖ ممثل عن مؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي: السيدة حنان بن إسماعيل،
- ❖ ممثل عن الهياكل المهنية الراجعة بالنظر لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري: السيدة سنية الغربي،
- ❖ ممثل عن المركز الدولي لتكنولوجيا البيئة بتونس: السيد حميدة النوالي،
- ❖ ممثل عن المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية: السيدة مروى الثابوتي،
- ❖ ممثل عن المجلس الوطني للاعتماد: السيدة سنية المهدي حرم المالك،
- ❖ ممثل عن الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية: السيد شهاب سلامة،
- ❖ ممثل عن الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري: السيد فتحي بن خليفة،
- ❖ ممثل عن منظمة الدفاع عن المستهلك: السيدة سناء الوسلاتي،
- ❖ خبيرين في ميدان السلامة الصحية للمنتجات الغذائية:
- . السيد محمد شكري رجب،
- . الدكتور رضا حمزة.

وسيتّم انتخاب رئيس اللجنة الاستشارية من بين الأعضاء أثناء الاجتماع الأوّل للجنة المزمع تنظيمه خلال سنة 2023 وذلك طبقا لمقتضيات الأمر عدد 74 لسنة 2021 المذكور أعلاه.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنّ الهيئة قد تقدمت منذ يوم 19 سبتمبر 2022 بمقترح لتعديل الفصلين 5 و 12 من الأمر عدد 74 لسنة 2021 المتعلّق بضبط التنظيم الإداري والمالي للهيئة وطرق تسييرها وطرق تسيير اللجنة الاستشارية وتركيباتها حتى تكون تركيبا مجلس المؤسسة واللجنة الاستشارية مطابقتين من حيث العدد لأحكام الفصل 33 (تاسعا) من القانون عدد 9 لسنة 1989 المؤرخ في أول فيفري 1989 المتعلق بالمساهمات والمنشآت العمومية وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته وخاصة القانون عدد 74 لسنة 1996 المؤرخ في 23 جويلية 1996 ولمقتضيات الفقرة الثانية من الأمر عدد 552 لسنة 1997 المتعلق بضبط مشمولات المديرين العامين ومهام مجالس المؤسسات العمومية التي لا تكتسي صبغة إدارية.

## 2-2- الإلحاق الوجوبي للأعوان لدى الهيئة:

طبقا لأحكام الفصل 91 من القانون عدد 25 لسنة 2019 وعملا بقراري رئيسة الحكومة المؤرخين في 23 ماي 2022 والمتعلّقين بالإلحاق الوجوبي لدى الهيئة للأعوان الراجعين

بالنظر لوزارة الصحة ووزارة التجارة وتنمية الصادرات، وقع إتمام إجراءات الإلحاق الوجوبي لدى الهيئة للأعوان المعنيين بالوزارتين بداية من 01 جويلية 2022. علما بأنه قد تمّ تفعيل الإلحاق الوجوبي لدى الهيئة لأعوان الديوان التونسي للتجارة بداية من 01 أكتوبر 2022.

وقد بلغ عدد الأعوان الملحقين وجوبا لدى الهيئة 393 عونا إلى غاية يوم 31 ديسمبر 2022، يتوزعون، حسب الإدارة الأصلية، على وزارة الصحة (317 عونا) ووزارة التجارة وتنمية الصادرات (76 عونا).

أمّا بخصوص الإلحاق الوجوبي للأعوان الراجعين بالنظر لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، فإنه لم يتم استكمال الإجراءات المستوجبة في الغرض إلى غاية يوم 31 ديسمبر 2022.

### 2-3- توفير المقرات الإدارية ووسائل العمل:

عملت مصالح الهيئة خلال سنة 2022 وخاصة بعد إتمام إجراءات الإلحاق الوجوبي للأعوان بداية من 01 جويلية 2022 على توفير مقرات الإدارات الجهوية ووسائل العمل الضرورية لإنجاز المهام حيث يمكن أن تتلخص الوضعية إلى حدود 31 ديسمبر 2022 فيما يلي:

- إمضاء عقود التسويغ وتسلم مقرات الإدارات الجهوية وتجهيزها بالأثاث المكتبي والتجهيزات الإعلامية بتسعة عشر (19) جهة،

- إمضاء عقد التسويغ وفي انتظار انتهاء الأشغال لتسلم المقر بجهة واحدة (01)، على أن يتمّ الشروع في تجهيزه بالأثاث المكتبي والتجهيزات الإعلامية حال تسلمه،

- إرسال 02 مطالب إلى الإدارة العامة للاختبارات بوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية لتحديد القيمة الكرائية لعقارات كائنة بجهتين (02)، على أن يتمّ النظر في الملفات المعنية حسب نتيجة الاختبار.

- بصدد البحث عن مقر بجهتين (02).

علما بأنه قد تمّ إبرام كلّ عقود تسويغ مقرات الإدارات الجهوية في حدود القيمة الكرائية التي تمّ ضبطها من قبل الإدارة العامة للاختبارات بوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية.

كما تمّ اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستكمال تمكين الإدارات الجهوية للهيئة من وسائل النقل الضرورية لتأمين الأنشطة الرقابية المطلوبة وذلك خلال الثلاثي الأول لسنة 2023.

### 2-4- إعداد مشاريع النصوص التطبيقية للقانون عدد 25 لسنة 2019:

تمّ خلال سنة 2022 استكمال إعداد بعض النصوص التطبيقية للقانون عدد 25 لسنة 2019، تتمثل في مشروع أمر ضبط طرق وإجراءات المراقبة الرسمية للسلسلة الغذائية ومشروع قرار من وزير الصحة المتعلق بضبط محتوى وشكل وإجراءات إعلام المستغل للهيئة بكل منشأة تحت مسؤوليته ومشروع قرار من وزير الصحة يضبط شروط وطرق تأهيل المخابر

لإجراء التحاليل المتعلقة بعينات المواد الغذائية وأغذية الحيوانات المقتطعة في إطار المراقبة الرسمية.

وقد تمّ إرسال مشاريع النصوص المذكورة إلى وحدة التشريع والنزاعات بوزارة الصحة التي تولّت إحالتها على المصالح المختصة برئاسة الحكومة بغرض استكمال الإجراءات المتعلقة بإبداء الرأي في شأنها من قبل الوزارات والهيكل المعنية وإصدارها.

كما تمّ الشروع في إعداد دفعة أخرى من مشاريع النصوص التطبيقية للقانون عدد 25 لسنة 2019 تتمثل في مشروع أمر يتعلّق بضبط مقادير الأتاوى الراجعة للهيئة بعنوان الخدمات المسداة من قبل مصالحها وطرق وأجال استخلاصها ومشروع أمر يضبط شروط وإجراءات المصادقة والتسجيل للمنشآت الناشطة في القطاع الغذائي وقطاع أغذية الحيوانات ومشروع أمر يضبط طرق وإجراءات المراقبة الرسمية عند التوريد والتصدير بالنظر للمخاطر المحتملة ومشروع قرار من وزير الصحة يضبط قائمة القطاعات الخاضعة للتسجيل والمصادقة ومشروع قرار من وزير الصحة يضبط قائمة القطاعات المعنية بوضع إجراءات دائمة تركز على مبادئ نظام تحليل الخطر والتحكم في النقاط الحرجة وتطبيقها ومتابعتها ومشروع قرار من وزير الصحة يضبط قائمة القطاعات والمواد الغذائية المعنية بوضع نظام استرسال.

## 2-5-إعداد مشروع هيكل تنظيمي:

شهدت سنة 2022 استكمال إعداد مشروع هيكل تنظيمي للهيئة يأخذ بعين الاعتبار المهام الكبرى الموكلة للمؤسسة كهيكل مكلف بالتصرف في المخاطر المرتبطة بالأغذية والإعلام عنها وضرورة تأمين مختلف المهام بالتغطية والنجاعة المطلوبتين في سياق إحداث جديد للمؤسسة والإلحاق الوجوبي لأكثر من 400 عون دفعة واحدة وإلحاق إطارات أخرى لتغطية حاجيات الهيئة من الموارد البشرية في مختلف الاختصاصات.

ويتضمّن مشروع الهيكل التنظيمي المقترح هياكل ملحقة بالإدارة العامة وإدارة مركزية للمصالح المشتركة وإدارة مركزية للمراقبة وإدارة مركزية لسياسات المراقبة وإدارة مركزية للمخابر وإدارات جهوية مع رسوم بيانية تفصيلية تشمل مختلف الإدارات والإدارات الفرعية والمصالح المقترحة والعلاقة بين مختلف الهياكل وبطاقات المهام.

وقد تمّت الموافقة على مشروع الهيكل التنظيمي خلال اجتماع مجلس المؤسسة عدد 2 لسنة 2022 المنعقد يوم 29 جوان 2022 بمقر الهيئة تلتها موافقة سلطة الإشراف على محضر اجتماع المجلس المذكور.

## 2-6-نقل ومباشرة المهام:

عملا بأحكام القانون عدد 25 لسنة 2019، أحييت مهام وزارتي الصحة والتجارة وتنمية الصادرات المتعلقة بمراقبة السوق المحلية وعند التوريد إلى الهيئة الوطنية للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية بداية من 01 جويلية 2022 وهو تاريخ إتمام إجراءات الإلحاق الوجوبي لدى الهيئة للأعوان المعنيين بالوزارتين ومباشرة مهامهم صلب المؤسسة. كما أحييت إلى الهيئة

وفي نفس التاريخ مهام وزارة الصحة المتمثلة في مراقبة المواد والأشياء المعدة للاتصال بالمواد الغذائية ومراقبة مياه الشرب والمياه المستعملة المعالجة والمستخدمة في المجال الفلاحي. أما مهمة المراقبة الفنية عند التصدير للمنتجات الغذائية التي كانت تنجز من طرف الديوان التونسي للتجارة فقد أحيّلت إلى الهيئة بداية من 01 سبتمبر 2022.

جدول عدد 1-نقل مهام وزارتي الصحة والتجارة وتنمية الصادرات إلى الهيئة الوطنية للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية:

| المهمة                                                             | تاريخ الشروع في النشاط |
|--------------------------------------------------------------------|------------------------|
| المراقبة الرسمية للمنتجات الغذائية وأغذية الحيوانات بالسوق المحلية |                        |
| المراقبة الفنية عند التوريد للمنتجات الغذائية                      | 01 جويلية 2022         |
| مراقبة المواد والأشياء المعدة للاتصال بالمواد الغذائية             |                        |
| مراقبة مياه الشرب                                                  |                        |
| مراقبة المياه المستعملة المستخدمة في المجال الفلاحي                |                        |
| المراقبة الفنية عند التصدير للمنتجات الغذائية                      | 01 سبتمبر 2022         |

وقد باشرت الهيئة مهام المراقبة الفنية عند التوريد للمنتجات الغذائية من خلال تركيز وحدة مركزية ووحدة إقليمية بسوسة وتمكينهما من وسائل العمل الضرورية لمعالجة مختلف الملفات الواردة عليهما بما يتطلب ذلك من تنقلات للمعاينة ورفع للعينات وإخضاعها للتحاليل المخبرية وإسداء الخدمات المطلوبة متى استوفت الملفات الشروط المنصوص عليها بالتراتب الجاري بها العمل.

كما شرعت الهيئة في تأمين المراقبة الفنية عند التصدير للمنتجات الغذائية بعد أن تمّ تكوين الأعوان في هذا المجال. ويتمّ تأمين هذه المهمة من طرف الفرق المركزية للهيئة بولايات تونس الكبرى وزغوان وبمحطة نقل البضائع بمطار تونس قرطاج والفرق الجهوية التي تمّ تركيزها بولايات بنزرت ونابل وباجة والكاف وسوسة والقيروان وصفاقس وسيدي بوزيد وقفصة وتوزر وقبلي وقابس ومدنين وتطاوين.

أما فيما يتعلق بمراقبة المنتجات الغذائية وأغذية الحيوانات بالسوق المحلية ومراقبة المواد والأشياء المعدة للاتصال بالمواد الغذائية ومراقبة المياه، فقد تمّ الشروع في تأمينها مع التركيز على دور الفرق المركزية وتدخلاتها بجهات مختلفة موازاة مع التركيز التدريجي للفرق الجهوية للهيئة وتمكينها من وسائل العمل.

## 3- الأنشطة الرقابية

يمكن أن تتلخّص أهمّ الأنشطة الرقابية المنجزة من قبل الهيئة منذ مباشرة المهام يوم 01 جويلية 2022 وإلى غاية يوم 31 ديسمبر 2022 فيما يلي:

## 3-1- المراقبة الرسمية للمنتجات الغذائية وأغذية الحيوانات بالسوق المحلية:

تولّت مصالح الهيئة إنجاز 303 مهمة مراقبة رسمية للمنتجات الغذائية وأغذية الحيوانات من خلال القيام بالمعاينات الميدانية للمنشآت الناشطة في القطاع الغذائي وقطاع أغذية الحيوانات للثبّت من مدى الاستجابة لمتطلبات السلامة الصحية وجودة المنتجات ونزاهة المعاملات الاقتصادية، حيث يمكن أن تتلخّص الأنشطة المنجزة خلال الفترة المتراوحة بين 01 جويلية و31 ديسمبر 2022 فيما يلي:

جدول عدد 2- ملخّص نتائج المراقبة الرسمية للمنتجات الغذائية وأغذية الحيوانات بالسوق المحلية.

| النشاط                                    | العدد/الكمية                                                |
|-------------------------------------------|-------------------------------------------------------------|
| عمليات المراقبة الرسمية                   | 303                                                         |
| التحاليل المخبرية                         | 918                                                         |
| حجز وإتلاف المنتجات غير الصالحة للاستهلاك | - منتجات غذائية: 2715,933 طن<br>- أغذية حيوانات: 140,770 طن |

وقد تمّ التركيز في إنجاز التدخلات على بعض القطاعات والمنتجات ذات الأولوية بالنظر إلى المخاطر المحتملة على صحة المستهلك نتيجة تلوث المنتجات ببعض الجراثيم ذات الاهتمام الخاص أو ببعض الملوثات الكيميائية وكذلك الأنشطة الموسمية للإنتاج والتحويل والمواسم الاستهلاكية على غرار الاحتفال بالمولد النبوي الشريف ورأس السنة الإدارية (معجون الطماطم مضاعف التركيز، المشروبات الغازية، الفواكه الجافة ومادة الزقوق، التوابل، منتجات الألبان، لحوم الدواجن، منتجات الكيك وفطور الصباح، المرطبات، ...). وقد باشرت مصالح الهيئة الإجراءات المستوجبة لردع المخالفين طبقا للقوانين والتراتيب الجاري بها العمل.

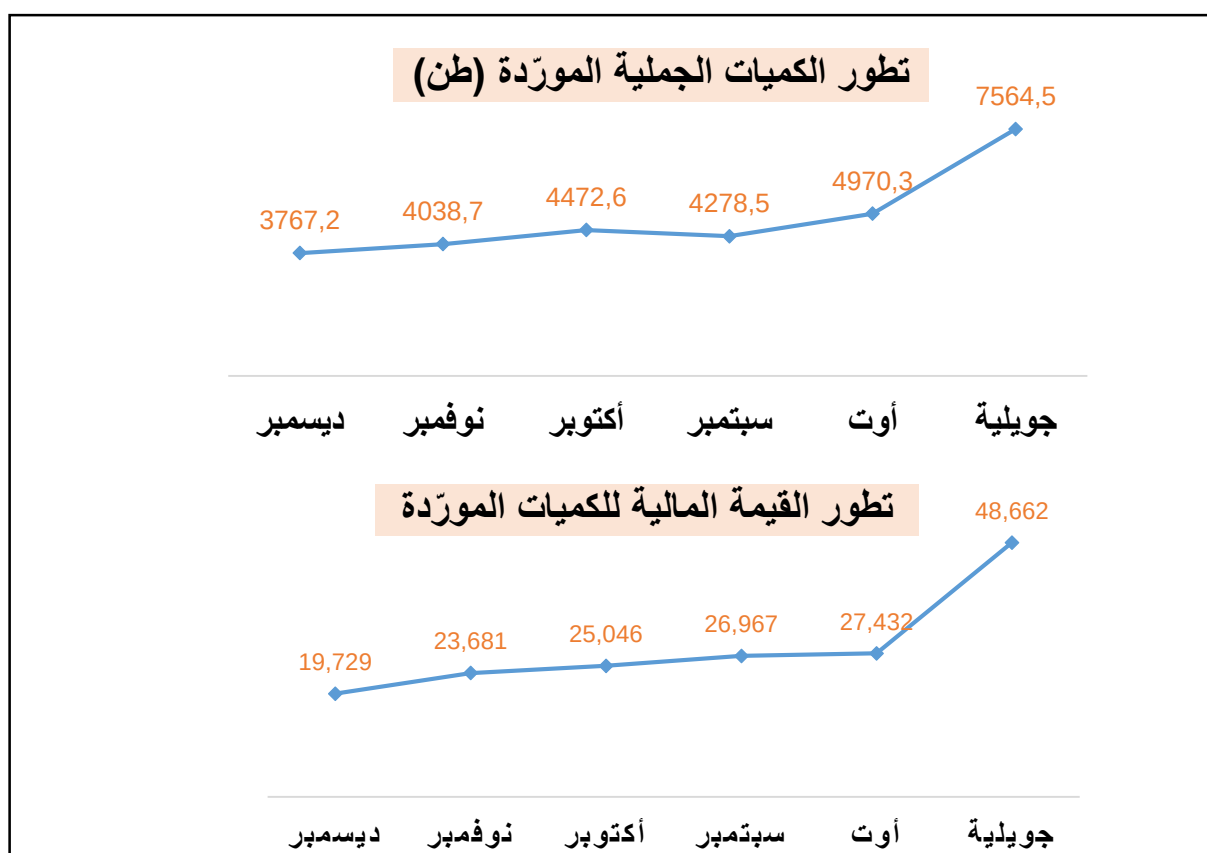


## 3-2-المراقبة الفنية عند التوريد للمنتجات الغذائية:

تولّت مصالح الهيئة تأمين المراقبة الفنية عند التوريد للمنتجات الغذائية طبقا للتراتب الجاري بها العمل حيث تتلخص الأنشطة المنجزة منذ مباشرة هذه المهمة في 31 جويلية 2022 وإلى غاية يوم 31 ديسمبر 2022 كما يلي:

جدول عدد 3-ملخص نتائج المراقبة الفنية عند التوريد للمنتجات الغذائية.

| النشاط                      | المعطيات الإحصائية      |
|-----------------------------|-------------------------|
| الملفات المعالجة            | 1782                    |
| المعاينات الميدانية         | 992                     |
| العينات المقتطعة            | 1822                    |
| الملفات الملغاة             | 74                      |
| رخص العرض للاستهلاك         | 913                     |
| حالات إعادة التصدير/الإتلاف | 18                      |
| الكميات الجمالية الموردة    | 29 091,759 طن           |
| القيمة المالية              | 171 515 482 دينار تونسي |



الرسم البياني عدد 1: تطور كميات المنتجات الغذائية الموردة وقيمتها المالية خلال الفترة المتراوحة بين 01 جويلية و31 ديسمبر 2022.

وقد تمّت معالجة 1782 مطلباً للتوريد بما في ذلك اقتطاع 1822 عينة من المنتجات المعنية وإخضاعها للتحاليل المخبرية مع منح 913 رخصة عرض للاستهلاك أدّت إلى توريد 29 091,759 طناً من المنتجات الغذائية بقيمة 171 515 482 دينار تونسي، مقابل تسجيل 18 حالة إعادة تصدير/إتلاف شملت 34,783 طناً من منتجات غذائية غير مطابقة للتراتب الجاري بها العمل تتمثل على وجه الخصوص في مستحضرات غذائية ومصبرات غذائية وحلويات ومشروبات.

وقد شهدت كميات المنتجات الغذائية المورّدة وقيمتها المالية انخفاضا بعد التوجّه نحو نظام مراقبة قبلية على عدة منتجات واعتماده بداية من 17 أكتوبر 2023.

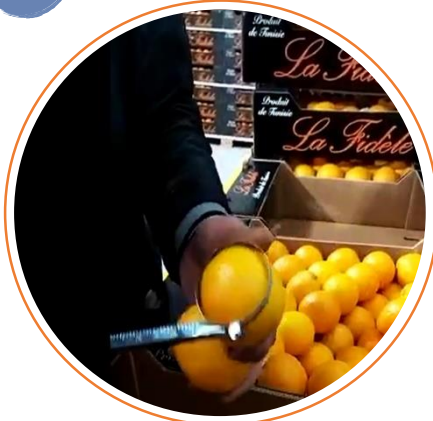
### 3-3- المراقبة الفنية عند التصدير للمنتجات الغذائية:

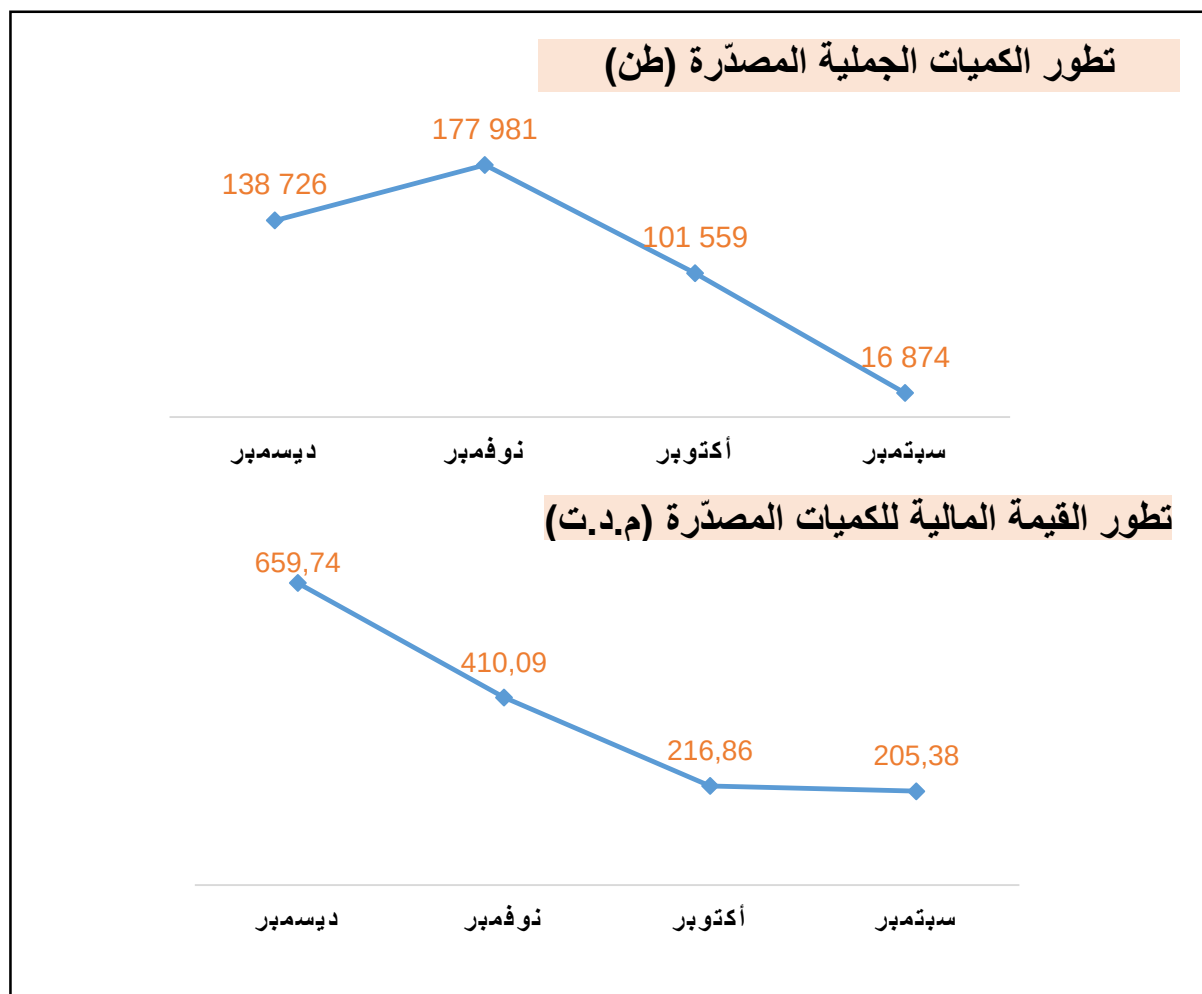
تتلخّص نتائج المراقبة الفنية عند التصدير للمنتجات الغذائية منذ تعهد الهيئة بهذه المهمة في 01 سبتمبر 2022 وإلى غاية 31 ديسمبر 2022 كما يتبيّن ذلك بالجدول الموالي:

جدول عدد 4-ملخّص نتائج المراقبة الفنية عند التصدير للمنتجات الغذائية.

| النشاط                    | المعطيات الإحصائية         |
|---------------------------|----------------------------|
| عمليات المراقبة           | 5347                       |
| عمليات أخذ العينات        | 1002                       |
| عمليات المراقبة عند الشحن | 4345                       |
| شهادة مراقبة الجودة       | 4414 شهادة (475 نحو ليبيا) |
| حالات رفض التصدير         | 32                         |
| الكمية الجمالية المصدّرة  | 435 139 طن                 |
| القيمة المالية            | 1 492 074 دينار تونسي      |

وقد تمّ خلال 4 أشهر من النشاط إسناد 4414 شهادة مراقبة الجودة عند التصدير للمنتجات الخاضعة لمراقبة الهيئة مع تصدير 435139 طناً من المنتجات بقيمة 1 492 074 دينار تونسي كما يتبيّن ذلك بالرسم البياني عدد 2.





الرسم البياني عدد 2: تطور كميات المنتجات الغذائية المصدرة وقيمتها المالية خلال الفترة المتراوحة بين 01 سبتمبر و31 ديسمبر 2022.

### 4-3- مراقبة المواد والأشياء المعدة للاتصال بالمواد الغذائية :

تولّت مصالح الهيئة دراسة مختلف مطالب الحصول على شهادة صحية لاستعمال المواد والأشياء للاتصال بالمواد الغذائية حيث تتلخّص الأنشطة المنجزة منذ نقل هذه المهمة في 01 جويلية 2022 وإلى موفى سنة 2022 فيما يلي:

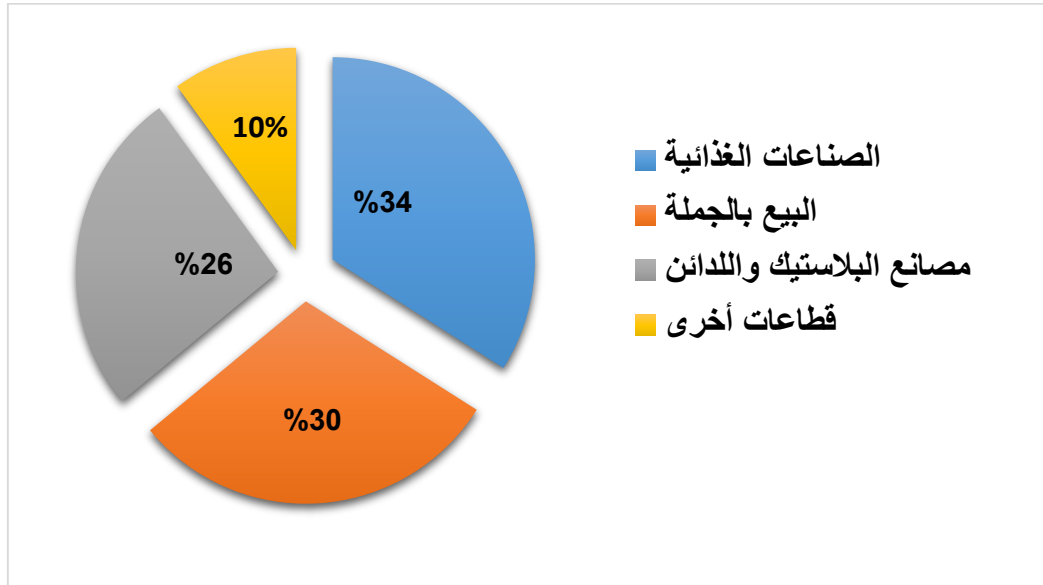
جدول عدد 5- ملخص نتائج مراقبة المواد والأشياء المعدة للاتصال بالمواد الغذائية:

| النشاط                                        | العدد |
|-----------------------------------------------|-------|
| مطالب الحصول على شهادة صحية التي تمّت دراستها | 97    |
| العينات المقتطعة                              | 560   |
| الشهادات الصحية المسندة                       | 90    |
| المنتجات المعنية بالشهادات الصحية المسندة     | 202   |

وقد استقرت نسبة المطابقة للتراتب الجاري بها العمل في حدود 93 % حيث تمّ إسناد 90 شهادة صحية تتعلّق بصلوحية 202 من المنتجات للاتّصال بالمواد الغذائية وذلك بعد استيفاء دراسة كلّ المطالب الواردة على الهيئة خلال 6 أشهر من النشاط وعددها 97 مطلباً بما في ذلك إنجاز التحاليل المخبرية اللازمة بالمركز الفني للتعبئة والتغليف.

وقد شملت عدم المطابقة 7 منتجات تتوزّع بين البلاستيك واللّدائن (5) والورق المغلّف بالبلاستيك (1) والمعادن (1). وترجع عدم صلوحية المنتجات المعنية للاتّصال بالمواد الغذائية إلى عدم مطابقة نسب المعادن الثقيلة (منتج واحد) والتسرب الجملي من المواد البلاستيكية (4 منتجات) وتسرب المواد العضوية المتأثية من البلاستيك واللّدائن وخاصة منها السيليكون والمطّاط (منتجين إثنين).

ويبيّن الرسم البياني عدد 3 توزيع الشهادات الصحية المسندة من قبل الهيئة حيث شملت هذه الشهادات الصناعات الغذائية والبيع بالجملة ومصانع البلاستيك واللّدائن بنسبة 90 %.



الرسم البياني عدد 3: توزيع الشهادات الصحية لصلوحية المواد والأشياء للاتّصال بالمواد الغذائية المسندة من قبل الهيئة خلال الفترة المتراوحة بين 01 جويلية و31 ديسمبر 2022.



**3-5-مراقبة المياه:**

تعهدت مصالح الهيئة منذ 01 جويلية 2022 بمهام مراقبة مياه الشرب والمياه المستعملة المعالجة والمستخدم في المجال الفلاحي.

**3-5-1-مراقبة مياه الشرب:**

تولّت مصالح الهيئة مراقبة مياه الشرب من خلال معاينة نظم التزود وإجراء القياسات الميدانية واقتطاع عينات من المياه وإخضاعها للتحاليل المخبرية اللازمة.

جدول عدد 6-ملخص نتائج المراقبة الجرثومية وقيس الكلور الراسب الحر بمياه الشرب خلال الفترة المتراوحة بين 01 جويلية و31 ديسمبر 2022.

| المستغل                                  | قيس الكلور الراسب الحر |                |                     | التحاليل الجرثومية |                          |                      |
|------------------------------------------|------------------------|----------------|---------------------|--------------------|--------------------------|----------------------|
|                                          | العدد<br>الجمالي       | غياب<br>الكلور | نسبة غياب<br>الكلور | العدد<br>الجمالي   | التحاليل غير<br>المطابقة | نسبة عدم<br>المطابقة |
| الشركة الوطنية لاستغلال<br>وتوزيع المياه | 44884                  | 2259           | 5 %                 | 9262               | 1457                     | 15.7 %               |
| مجامع التنمية الفلاحية                   | 3061                   | 746            | 24.4 %              | 1363               | 365                      | 26.8 %               |

وقد استقرت نسبة عدم المطابقة الإجمالية للمواصفة التونسية (2013) 09.14 من الناحية الجرثومية في حدود 15.7 % و 26.8 % بالنسبة لمياه الشرب الموزعة كالتالي من طرف الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه ومجامع التنمية الفلاحية. وتعتبر هذه النسب مرتفعة استنادا للمواصفة المذكورة التي تفترض ألا تتجاوز نسبة عدم المطابقة 5% و 10% و 20% بالنسبة لشبكات المياه التي تزود على التوالي أكثر من 100 ألف وما بين 5 آلاف و 100 ألف وأقل من 5 آلاف متساكن، حتى يتسنى تصنيف الشبكة المعنية حسب استجابتها لأهداف الأداء والسلامة ضمن شبكات مياه الشرب ذو جودة "جيدة".

ويمكن أن ترجع أهم أسباب التلوث الجرثومي لمياه الشرب إلى عدم تطهير المياه بماء الجافال أو عدم انتظامية وفاعلية عمليات التطهير حيث بلغت نسبة غياب الكلور الراسب الحر 5% و 24.4% بمياه الشرب الموزعة عبر شبكات الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه ومجامع التنمية الفلاحية على التوالي، في حين أنه يتعين وجود الكلور الراسب الحر بمياه الشرب بتركيز يتراوح بين 0.2 و 0.6 مغ/ل حسب المواصفة المذكورة. وقد تم اتخاذ الإجراءات المستوجبة في الغرض بالتنسيق مع الأطراف المعنية.

كما تم خلال النصف الثاني من سنة 2022 اقتطاع 24 عينة من مياه الشرب الموزعة بمناطق مختلفة من ولايات قفصة والقيروان والكاف والمهدية وأريانة وإخضاعها للتحاليل الفيزيوكيميائية التي بينت عدم مطابقة 12 عينة منها للمواصفة التونسية (2013) 09.14.

وتتمثل أهم العناصر المعنية بعدم المطابقة للمواصفة المذكورة من الناحية الفيزيوكيميائية في مجموع الأملاح (Résidus secs) والكبريتات (Sulfates) والعسرة (Dureté) والحديد (Fer) والعكارة (Turbidité)، الشيء الذي يمكن أن يؤثر سلباً على الخصائص الحسية للمياه الموزعة وهو ما يؤدي عادة إلى عدم قابليتها من المستهلكين ولجوئهم إلى مصادر مياه غير مأمونة على غرار اقتناء مياه مجهولة المصدر ولا تستجيب لشروط السلامة الصحية من باعة متجولين. كما شملت أنشطة مراقبة مياه الشراب اقتطاع 10 عينات من المياه من مناطق مختلفة بولاية قفصة وإخضاعها لتحاليل البحث عن الفلورير (Fluorures) التي بيّنت عدم مطابقة عينتين (02) من مياه الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه الموزعة بمدينة المتلوي والرديف لاحتوائها على العنصر المذكور بتركيز يتجاوز الحدود القصوى المسموح بها بالمواصفة التونسية 09.14 (2013) ودلائل منظّمة الصحة العالمية. وقد تمّ إعلام السلط والمصالح المعنية بنتائج مراقبة مياه الشراب بغرض التدخل لتلافي الاختلالات المسجلة وتحسين نوعية المياه الموزعة بالمناطق المعنية.



### 3-5-2- مراقبة المياه المعالجة والمستخدمة في المجال الفلاحي:

تمّ تأمين مراقبة المياه المستعملة المعالجة والمستخدمة لري المناطق السقوية من خلال اقتطاع عينات من هذه المياه وإخضاعها لتحاليل البحث عن الجراثيم الضارة (18 عينة) والتحاليل الفيزيوكيميائية (9 عينات).

وقد تمّ خلال صائفة 2022 منع استخدام المياه المستعملة المعالجة للري بالمنطقتين السقويتين سكرة وبرج الطويل من ولاية أريانة بعد أن ثبت تلوث المياه بجرثومة السالمونيلا وذلك إلى غاية إنجاز التدخلات المستوجبة لإزالة التلوث. كما بيّنت نتائج المراقبة عدم المطابقة للمواصفات المعمول بها من الناحية الفيزيوكيميائية للمياه المستعملة المعالجة المستخدمة للري بأربع مناطق سقوية كائنة بولايات صفاقس والمنستير وزغوان حيث تمّ تسجيل تجاوزات في تركيز بعض العناصر (الطلب الكيميائي للأوكسجين، الطلب البيولوجي للأوكسجين خلال 5 أيام، المواد العالقة،...). كما تولّت مصالح الهيئة دراسة المطالب المتعلقة بتأمين الحماية المتأتمية من محطات التطهير في المجال الفلاحي حيث تمّت الموافقة على استخدام الحماية بأربع مستغلات فلاحية كائنة بولاية منوبة بعد استيفاء الملفات للتراتب الجاري بها العمل.



### 3-6- أنشطة أخرى ذات العلاقة بمراقبة الأغذية والمياه:

#### ❖ التقصي حول التسمّات الغذائية الجماعية:

تمّ خلال الفترة المتراوحة بين 01 جويلية و31 ديسمبر 2022 إشعار الهيئة بحدوث 449 حالة تسمم غذائي جماعي (Toxi-infections alimentaires collectives) موزّعة على 19 بؤرة مع تسجيل أكبر عدد من البؤر (7 بؤر) والحالات (208 حالة) خلال شهري أوت وسبتمبر. وقد قام أعوان الهيئة بالتحريات والمعاينات اللازمة للتثبت من مدى احترام متطلبات السلامة الصحية للأغذية المستهلكة، بما في ذلك رفع عينات من المنتجات الغذائية المشتبه فيها وإخضاعها للتحاليل المخبرية اللازمة.

#### ❖ المساهمة في التصدي لداء الشيقلات:

في إطار المساهمة في الحد من انتشار داء الشيقلات (Shigellose)، تولّت مصالح الهيئة وبالتعاون مع المرصد الوطني للأمراض الجديدة والمستجدة إعداد بروتوكول للتقصي حول الحالات المسجلة مدعم بالوثائق الفنية اللازمة ووضعه على ذمة الفرق المكلفة بالتقصي.

وقد تمّ تأمين عمليات التقصي بالجهات التي سجلت بها حالات بمشاركة أعوان الهيئة الذين تولوا إنجاز المعاينات الميدانية ورفع العينات من الأغذية والمياه حيث يمكن أن تتلخّص الأنشطة المنجزة إلى غاية يوم 31 ديسمبر 2022 في اقتطاع 96 عينة من مياه الشرب و97 عينة من المنتجات الغذائية و28 عينة للأسطح وأيدي متداولي الأغذية بيّنت التحاليل المخبرية بأن جميعها سلبية.

#### ❖ التّغطية الصحيّة للنزل ومواقع احتضان القمة الثامنة عشر للفرنكوفونية:

في إطار تأمين التّغطية الصحيّة المتعلقة بتنظيم بلادنا للقمة الثامنة عشر (18) للفرنكوفونية يومي 19 و20 نوفمبر 2022 بجزيرة، أنجز أعوان المراقبة الراجعين بالنظر للهيئة الوطنية للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية منذ شهر سبتمبر 2022 وإلى غاية تنظيم القمة 60 عملية مراقبة للمؤسسات السياحية (نزل ومطاعم وإقامات) الكائنة بجهة مدينين والتي خصّصت لإقامة الضيوف والمشاركين في القمة للتثبت من مدى الاستجابة لمتطلبات السلامة الصحية للأغذية بالمطابخ المعنية.

#### 4. منظومة الجودة

شرعت مصالح الهيئة خلال سنة 2022 في القيام ببعض الأشغال التحضيرية لتركيز منظومة الجودة حيث تمّ تكوين بعض إطارات الإدارة المركزية حول المواصفة العالمية ISO 9001-2015 ومتطلباتها.

وقد تمّ في هذا الإطار إعداد خارطة المحاور المندرجة ضمن منظومة الجودة المراد تركيزها بالمؤسسة (cartographie des processus) والمتمثلة في المحاور الرئيسية "Processus Pilote" (الإدارة والحوكمة والتدقيق) ومحاور الإنجاز "Processus Réalisation" (محور المراقبة بفروعه المختلفة وهي أساسا المراقبة الفنية عند التوريد والتصدير ومراقبة السوق المحلية ومراقبة المياه ومراقبة المواد والأشياء المعدة للاتصال بالمواد الغذائية ومحور التحاليل ومحور التصرف في الأزمات) ومحاور الدعم "Processus Support" (الموارد البشرية والشؤون المالية والمحاسبة والشؤون القانونية والنزاعات والاقتناءات والتعاون الدولي والاتصال ونظام المعلومات ومراقبة التصرف)، مع تحديد علاقة هذه المحاور في ما بينها ومع مهام الهيئة والأهداف المرسومة والأطراف المتعامل معها.

وتأتي مختلف الأعمال التمهيدية المذكورة ضمن مسار الإشهاد لمصالح الهيئة (certification) طبقا للمواصفة العالمية ISO 9001-2015 وذلك تمهيدا لاعتماد مصالح المراقبة بالهيئة حسب المواصفة العالمية "ISO 17020" والمخابر التي ستلحق بالهيئة حسب متطلبات المواصفة العالمية "ISO 17025" وهي التزامات محمولة على المؤسسة طبقا لأحكام القانون عدد 25 لسنة 2019.



## 5- مشاريع التعاون الدولي:

### ❖ مشروع التعاون التونسي الألماني حول تدعيم السلامة الصحية للأغذية وحماية المستهلك في تونس:

في إطار مشروع التعاون التونسي الألماني حول "دعم السلامة الصحية للأغذية وحماية المستهلك بتونس"، تم تنظيم ورشة عمل تطبيقية حول "التصرف في الأزمات المرتبطة بالسلامة الصحية للأغذية" أيام 04 و 05 و 06 أكتوبر 2022 بتونس، بحضور خمسين مشاركا من الوزارات والهيئات المعنية وإطارات من الهيئة وذلك بعد أن تم التمهيد لهذا التكوين التطبيقي من خلال تنظيم ورشة عمل نظرية يوم 14 جوان 2022 بتونس بحضور نفس المشاركين.



ويأتي تنفيذ المشروع المذكور في إطار اتفاقية التعاون التونسي الألماني المبرمة بين المعهد الفيدرالي الألماني لتقييم المخاطر (BfR) ووزارة الصحة لفائدة الهيئة الوطنية للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية (INSSPA) والوكالة الوطنية لتقييم المخاطر (ANER) المحدثتين كمؤسستين وطنيتين مختصتين في السلامة الصحية للأغذية بمقتضى القانون عدد 25 لسنة 2019. ويهدف مشروع التعاون المذكور الذي يمتد على خمس سنوات (2021-2025) إلى تدعيم الهياكل العمومية المكلفة بالسلامة الصحية للأغذية وحماية صحة المستهلك في تونس، مع التركيز على التطوير التنظيمي وتدعيم الهياكل الرسمية الوطنية المكلفة بالسلامة الصحية للأغذية وحماية صحة المستهلك وتعزيز القدرات في هذا المجال.

### ❖ مشروع السلامة الصحية للأغذية لدول الإتحاد الأوروبي:

انخرطت الهيئة الوطنية للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية في مشروع التعاون حول السلامة الصحية للأغذية لدول الإتحاد الأوروبي "FoodSafety4EU" الذي يهدف الى تحسين سبل التواصل حول المخاطر المرتبطة بالأغذية. وقد شرعت الهيئة في إعداد بعض الدعائم ذات الصلة.

### ❖ مشروع رقمنة إجراءات المراقبة عند التصدير لمنتجات الصناعات الغذائية:

تساهم الهيئة في إنجاز مشروع رقمنة إجراءات مراقبة المنتجات الغذائية عند التصدير المدرج في إطار اتفاقية التعاون المبرمة بين وزارة التجارة وتنمية الصادرات والوكالة الألمانية للتعاون الدولي والذي يهدف إلى تحسين القدرة التنافسية للمنتجات التونسية في الأسواق العالمية من خلال خفض تكلفة ومدة المبادلات التجارية.

وعلى إثر إتمام إجراءات اللاحق الوجوبي للأعوان لدى الهيئة، تم تكوين الفرق المؤكول لها تأمين مراقبة المنتجات الغذائية عند التصدير على المستوى المركزي والجهوي، حيث شمل التكوين طرق العمل المبنية على الرقمنة المزمع اعتمادها من قبل الهيئة بغرض تحقيق الهدف المرسوم في إطار المشروع.

كما تمّ تكوين أعوان الإدارة المركزية للهيئة المكلفين بمراقبة المنتجات الغذائية عند التصدير حول استعمال المنصة الرقمية المعدة للغرض مع اختبار مدى نجاعة هذه المنصة. وقد تمّ رفع بعض النقائص التي تشكو منها المنصة والتي يتعين تلأفيها لضمان حسن سير أنشطة مراقبة المنتجات الغذائية عند التصدير وإسداء الخدمات بالنجاعة والسرعة المطلوبتين.

ويتواصل التنسيق بين مصالح الهيئة وشبكة تونس للتجارة والوكالة الألمانية للتعاون الدولي من جهة للعمل على تلافي النقائص الخاصة بالمنصة الرقمية وفتح حساب خاص لكل المراقبين المستعملين للمنصة، ومع الوكالة الوطنية للمصادقة الالكترونية من جهة أخرى لتمكين المراقبين الميدانيين من وسائل الولوج للمنصة.



## 6-الموارد البشرية:

بلغ العدد الجملي لأعوان الهيئة 409 عونا في 31 ديسمبر 2022، يتوزعون على الأعوان الملحقين وجوبا (393 عونا) والأعوان الملحقين (16 عونا).

## ❖ توزيع الأعوان حسب السلك:

يتوزع أعوان الهيئة حسب السلك كما يتبين ذلك بالجدول الموالي:

| السلك                | العدد |
|----------------------|-------|
| أطباء الصحة العمومية | 06    |
| الأطباء البيطرة      | 04    |
| الصيدلة              | 01    |
| المهندسون            | 33    |
| التقنيون             | 53    |
| الفنيون السامون      | 249   |
| المرضون              | 02    |
| المراقبة الاقتصادية  | 48    |
| السلك الإداري        | 11    |
| العملة               | 02    |
| الجملة               | 409   |

وتشكو الهيئة من نقص حاد في الموارد البشرية خاصة بالنسبة للأطباء البيطرة وتقنيي مراقبة الصحة الحيوانية ومهندسي وتقنيي مراقبة الصحة النباتية وهي اختصاصات ضرورية لتأمين الأنشطة الرقابية عند التوريد والتصدير بالتغطية المطلوبة. كما يشمل النقص في الموارد البشرية عديد الاختصاصات الأخرى نذكر منها المخابر والشؤون القانونية والنزاعات والإعلامية والنظم المعلوماتية ومراقبة التصرف والتدقيق الداخلي والحد الأدنى المطلوب من الإطارات والأعوان الإداريين لتسيير شؤون الإدارة المركزية والإدارات الجهوية للهيئة.

واعتبارا للنقص الحاصل في الموارد البشرية ولتأمين مختلف المهام بالتغطية والنجاعة المطلوبتين، ستعمل الهيئة خلال سنة 2023 وفي مرحلة أولى على تدعيم مواردها البشرية في إطار آلية الإلحاق حيث تمّ ترسيم انتداب 150 من الإطارات والأعوان ذوي الاختصاصات المطلوبة بواسطة الآلية المذكورة بميزانية الهيئة بعنوان سنة 2023.

## ❖ التكوين:

شهدت سنة 2022 تكوين أعوان الهيئة في بعض المحاور ذات العلاقة الوطيدة بمهام المؤسسة.

## جدول عدد 8- الأنشطة التكوينية المنجزة لفائدة أعوان الهيئة سنة 2022.

| المحور                                                                | عدد المنتفعين | نسبة المنتفعين مقارنة بالأعوان المعنيين بالمحور (%) |
|-----------------------------------------------------------------------|---------------|-----------------------------------------------------|
| رقمنة إجراءات المراقبة الفنية عند التصدير للمنتجات الغذائية           | 43            | 95                                                  |
| المراقبة الفنية عند التصدير للتمور                                    | 14            | 26                                                  |
| مراقبة المواد المعدة للاتصال بالمواد الغذائية عند التوريد             | 10            | 100                                                 |
| (*) التصرف في الازمات المرتبطة بالسلامة الصحية للأغذية (تكوين نظري)   | 50            | -                                                   |
| (*) التصرف في الازمات المرتبطة بالسلامة الصحية للأغذية (تكوين تطبيقي) | 50            | -                                                   |
| المواصفة العالمية (ISO 9001 (2015) ومتطلباتها                         | 43            | 63                                                  |

(\*) شمل التكوين أعوان الهيئة وممثلين عن الوزارات والهيئات المعنية.

## 7- النشاط المالي:

تتلخص نتائج تنفيذ ميزانية الهيئة بعنوان سنة 2022 (إلى غاية 31 ديسمبر 2022) كما يتبين ذلك بالجدول عدد 9.

## جدول عدد 9- نتائج تنفيذ ميزانية الهيئة الوطنية للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية لسنة 2022.

| البيان                     | الاعتمادات المرصودة | الإنجازات      | نسبة الإنجاز |
|----------------------------|---------------------|----------------|--------------|
| نفقات ميزانية التأجير      | 23 800 000.000      | 6 912 464,761  | 29%          |
| نفقات ميزانية التسيير      | 9 000 000.000       | 3 127 589,738  | 35%          |
| نفقات ميزانية التدخل       | 1 000 000.000       | 318 761,104    | 32%          |
| مجموع نفقات ميزانية التصرف | 33 800 000.000      | 10 358 815,603 | 31%          |
| ميزانية الاستثمار          | 5 400 000.000       | 2 000 000,000  | 37%          |
| المجموع العام              | 39 200 000.000      | 12 358 815,603 | 32%          |

## 8-محاور برنامج عمل الهيئة لسنة 2023

يتضمن برنامج العمل الذي ستعمل الهيئة على إنجازه خلال سنة 2023 المحاور التالية:

❖ **التصرف في المخاطر (gestion des risques):** يشمل هذا المحور ست (6) أهداف خصوصية تتمثل في تأمين المراقبة الرسمية للسلسلة الغذائية والمراقبة عند التوريد والتصدير ومراقبة مياه الشرب والمياه المستعملة المستخدمة في المجال الفلاحي والشروع في تركيز نظام للإنذار المبكر والتصرف في الأزمات وتدعيم الإطار القانوني والترتبيبي للسلامة الصحية للأغذية.

❖ **تدابير دعم التصرف في المخاطر (mesures d'appui à la gestion des risques):**

يتضمن هذا المحور بالأساس (7) أهداف خصوصية وهي: استكمال توفير المقررات والإمكانيات اللوجستية والتكوين وتدعيم القدرات وتعزيز القدرة التحليلية وتركيز منظومة الجودة والشروع في مسار الاعتماد والشروع في تركيز النظام المعلوماتي للهيئة وإعداد الخطة الاتصالية وإدارة برامج التعاون الدولي.



## سنة 2022 في أرقام

مراقبة السوق  
المحلية

- حجز 2715,933 طنا من المنتجات الغذائية و 140,770 طنا من أغذية الحيوانات.

المراقبة الفنية  
عند التوريد

- معالجة 1782 ملفا،
- إسناد 913 رخصة عرض للاستهلاك،
- مراقبة 29 091,759 طنا من المنتجات الغذائية الموردة.

المراقبة الفنية  
عند التصدير

- تأمين 7453 عملية مراقبة،
- إسناد 4414 شهادة مراقبة الجودة عند التصدير،
- مراقبة شحن 435 139 طنا من المنتجات الغذائية المعدة للتصدير.

مراقبة المواد والأشياء  
ذات الاتصال بالمواد  
الغذائية

- معالجة 97 ملفا،
- إسناد 90 شهادة صحية لفائدة 202 منتج.

## مراقبة المياه

- إنجاز 47945 عملية قياس للكلور الراسب الحرّ بشبكات توزيع مياه الشراب،
- إنجاز 10625 تحليل جرثومي.

# أهم الإجراءات والأنشطة خلال سنة 2022

